

أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الأردن دراسة تحليلية للفترة (1995-2012)

ياسر أحمد عربيات*

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأردن، وكذلك إلى قياس أثرها على النمو الاقتصادي في الأردن. واستخدمت الدراسة نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM). وتوصلت الدراسة إلى أن حد الخطأ (CoIntEq1) يساعد على تفسير التغيرات في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ويشير ذلك إلى وجود علاقة سببية طويلة الأجل. كما أن النتائج دلت على وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وباقي متغيرات الدراسة.

ولدراسة العلاقة في المدى القصير بين المتغيرات وتحديد تأثير كل متغير لوحده تم استخدام اسلوبي تحليل مكونات التباين (Variance Decomposition) ودالة الاستجابة الفورية (Impulse Response Function). وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يتأثر بالاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث يتضح أنه خلال السنة الثانية كانت التغيرات في الاستثمارات الأجنبية المباشرة تفسر حوالي (2.25%) من تنبؤ الخطأ في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ويلاحظ أن هذه النسبة تزداد في السنوات اللاحقة حتى تصل إلى حوالي (28%) في السنة العاشرة، مما يشير إلى قوة تأثير التغير في الاستثمارات الأجنبية المباشرة على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. كما أن التغيرات في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تفسر حوالي (6.9%) من تنبؤ الخطأ في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السنة الأولى وهذه النسب تزداد في السنوات اللاحقة حتى تصل إلى حوالي (24%) في السنة العاشرة، وهذا يدعم النتائج التي تم الحصول عليها في اختبار السببية الذي يبين علاقة ثنائية الاتجاه (bi-direction) بين المتغيرين. وأوصت الدراسة العمل على تشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية لان ذلك من شأنه المساهمة في النمو الاقتصادي في المملكة من خلال دراسة المعوقات التي تحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية. والالتزام بسياسة واضحة وطويلة المدى بشأن تشجيع الاستثمارات الأجنبية، لتفادي التذبذبات الكبيرة التي شهدتها الاستثمارات العربية والأجنبية في المملكة خلال الفترة السابقة. والعمل على توضيح الآليات والفرص الاستثمارية في المملكة عن طريق عقد الندوات والمؤتمرات الدولية، وإنشاء مكاتب فرعية لمؤسسة تشجيع الاستثمار في الدول ذات الشركات العالمية الكبرى.

الكلمات الدالة: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الانفتاح الاقتصادي، رأس المال البشري، والتضخم.

المقدمة

وارتفاع معدلات البطالة، وبالتالي الفقر، وارتفاع عجز الموازنات العامة والمديونية، وكل ما يترتب عن كل ذلك من عدم استقرار مالي واجتماعي.

وللتعامل مع تلك القضايا وغيرها، تجد عديداً من الدول النامية في الاستثمار الأجنبي طريقاً للتغلب على بعض تلك القضايا وربما كلها، ولهذا تنتهج تلك الدول سياسات استثمارية وحوافز مالية تعتقد أنها قادرة على استقطاب الاستثمار المطلوب والمرغوب في آن معاً. يأتي هذا نتيجة للاعتقاد بأن الاستثمار الأجنبي يمثل مصدراً هاماً للحصول على رؤوس الأموال الضرورية من أجل زيادة معدلات الاستثمار لتحقيق قدر مرضي من النمو الاقتصادي ومن ثم خلق فرص العمل، فضلاً عن الاعتقاد بأن الاستثمار الأجنبي أسلوب فعال لاستيراد المعرفة ورفع القدرات الإنتاجية الاقتصادية للدول

غني عن القول أن الاستثمار الأجنبي أصبح في واقع حال الاقتصاد العالمي المعاصر أحد أدوات التنمية الاقتصادية التي تعوّل عليها الدول النامية، ومنها الأردن، لدعم جهودها من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ومن المعلوم أن غالبية الدول النامية تواجه العديد من المشاكل الاقتصادية السياسية فضلاً عن محدودية الموارد الاقتصادية المتاحة وسوء استخدامها. نتيجة لذلك؛ نجد أن تلك الدول تعاني من أوضاع اقتصادية اجتماعية متردية متمثلة بتدني معدلات النمو الاقتصادي،

*جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن، تاريخ استلام البحث 2014/11/13، وتاريخ قبوله 2015/05/24.

والصناعي خاصة من خلال إدخال التقنيات الحديثة، وزيادة إنتاجية الصناعة وصادراتها، مما يساهم في تقليل فجوتي التقنية والموارد ومن ثم رفع مستوى المعيشة المحلية (الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2006).
يبد أن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الأردن حيث مازال محدوداً نسبياً، وكذلك دوره في تحفيز النمو الاقتصادي لا زال دون مستوى الطموح ومحل شك لدى الكثير من متخذي القرار والباحثين على حد سواء، لذا تحاول الدراسة الإجابة على الأسئلة الآتية:

- 1- ما هي أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأردن؟
- 2- ما أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الأردن؟

لذا نعتقد أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي المرشحة لسد فجوة التقنية وفجوة الموارد "التجارة الخارجية"، وفجوة التمويل ودفع عملية النمو في المرحلة الأولى. أما في الأجل المتوسط فمن المتوقع أن تزداد ثقة القطاع الخاص بما يدفعه لتمويل التقنية وتحسين كفاءة الاستثمارات المحلية. لذا من المتوقع أن توفر هذه الدراسة بعض المقترحات العلمية التي يمكن أن يستأنس بها متخذو القرار ورأسمو السياسات الاقتصادية أثناء معالجة المشاكل مدار البحث.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأردن من خلال تحليل نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي أولاً، ثم نسبة الرصيد المتراكم للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى التكوين الرأسمالي الثابت، وصولاً إلى مساهمة الاستثمار الأجنبي المتجه نحو الأردن في زيادة حجم الاستثمار. وكذلك تهدف الدراسة إلى قياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي "معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي".

الدراسات السابقة:

تناولت عديد من الدراسات العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية المباشرة. وعلى الرغم من الأبحاث الكثيرة، إلا أنها توصلت إلى نتائج متضاربة حول هذه العلاقة. فعلى سبيل المثال بحثت دراسة (Blomstrom, 1996) العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي خلال الفترة 1960-1985 في 78 بلداً نامياً، وتوصلت إلى

المضيفة لذلك الاستثمار من خلال نقل التقنية الحديثة التي تفتقر لها تلك الدول (Brenton et. al. 1999).

ولعله من غير الواقعي، رغم الجدل الدائر، إنكار الدور الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي في مساعدة الدول المضيفة على تحقيق قدر من النمو الاقتصادي، إلا أنه من غير الواقعي أيضاً القول بأن الاستثمار الأجنبي سيجقق للدول المضيفة كل ما تصبو إليه، وأن ما يحققه ذلك التمويل من مكاسب للدول المضيفة يأتي بلا تكلفة. إن واقع الحال يشير إلى أن القيمة المضافة على الناتج المحلي الإجمالي للدول المضيفة الناجمة عن استقطاب الاستثمار الأجنبي، وبالتالي الجدوى من ذلك الاستثمار، ما زالت موضع جدل كبير. ولعل أهم الأسباب التي تدفع إلى التساؤل عن مدى جدوى الاعتماد على الاستثمار الأجنبي كأداة للنمو الاقتصادي وللتنمية الاقتصادية ترتبط أساساً باختلاف بين أهداف الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي وأهداف المستثمر الأجنبي، ناهيك عن تكلفة استقطاب الاستثمار الأجنبي.

أهمية الدراسة ومشكلتها:

تضطلع السياسة الاستثمارية الأردنية منذ منتصف التسعينيات إلى استقطاب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبار أن هذه التدفقات يمكنها تحقيق العديد من المزايا ومنها:

أولاً: تحسين الكفاءة الاقتصادية للدولة المصنعة من خلال زيادة درجة التنافسية ودعم قدراتها التصديرية ومن ثم زيادة قدرة المنتجات الأردنية على الولوج إلى الأسواق الدولية؛ وما يترتب عليه من زيادة في توفير فرص العمل للتخفيف من مشكلة البطالة. وثانياً، اجتذاب رأس المال ونقل التقنيات الحديثة والمهارات التنظيمية والإدارية اللازمة لعملية التصنيع.

يضاف إلى ذلك، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة للأردن في تحقيق التغييرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وبخاصة في قطاع الصناعة التحويلية، إذ يشكو من اختلال كبير وغياب نسبي لقطاع وطني لإنتاج السلع الاستثمارية (الرأسمالية)، وبخاصة إنتاج الآلات والمكائن والمعدات الإنتاجية وعدم التناسق والتباين بين هيكل الصادرات والمستوردات (داود، 2001). ومن هنا تظهر بوضوح أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النمو الاقتصادي عامة والنمو الصناعي خاصة من خلال إدخال التقنيات الحديثة، وزيادة إنتاجية الصناعة وصادراتها. ومن هنا تظهر بوضوح أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النمو الاقتصادي عامة

جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحفيز النمو، خصوصاً في سنغافورة وماليزيا.

هدفت دراسة (أبو ليلي، 2005) إلى قياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمستوردات على النمو الاقتصادي في الأردن، باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، ومتجه الانحدار الذاتي (VAR). وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمستوردات تساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي في الأردن.

من ناحية أخرى وجدت بعض الدراسات علاقة مشكوك بها بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو. فعلى سبيل المثال درس Fry (1992) العلاقة خلال الفترة 1966-1988 لـ 16 بلداً نامياً؛ وخلص إلى أن للاستثمار الأجنبي المباشر تأثيراً سلبياً على الادخار، وليس له تأثير كبير على معدل النمو. ولعل ذلك ما دفع (Levine, Carkovic, 2002) لدراسة العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو باستخدام بيانات من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي خلال الفترة من 1960-1995، ووجد الباحثان أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة ليس لها تأثير إيجابي قوي على النمو الاقتصادي، وفي السياق نفسه درس (Hassan, 2004) العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو لـ 95 من البلدان المتقدمة والنامية للفترة من 1980-2001، ولم يتوصل إلى علاقة ذات دلالة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو.

ولعل ذلك ما أكدته أيضاً دراسة (Elkanj, et.al, 2013) حيث درست الأهمية المتزايدة للاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في المنطقة العربية (مجلس التعاون الخليجي، و اتحاد المغرب العربي، ودول المشرق العربي) كمصدر لتمويل التنمية الاقتصادية للفترة 1991-2011. وتوصلت إلى أن للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير إيجابي غير معنوي إحصائياً على النمو الاقتصادي في المنطقة العربية، وأن للانفتاح تأثير أكبر على النمو الاقتصادي.

يتضح مما سبق أن العديد من الدراسات تناولت العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية المباشرة. وعلى الرغم من الأبحاث العديدة، إلا أنها توصلت إلى نتائج متضاربة حول هذه العلاقة.

أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد الأردني:

شهدت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة FDI إلى الأردن تذبذباً كبيراً؛ إذ تضاعفت أكثر من (247) ضعفاً خلال 1995-2006 لتصل إلى 3219 مليون دولار عام 2006 مقابل نحو 13 مليون دولار عام 1995، بيد انه انخفض إلى

أثر إيجابي كبير للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو في دخل الفرد. ولعل ذلك ما دفع (Bashir, 1998) لدراسة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقة الشرق الأوسط (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) للفترة 1970-1990 ووجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو. وهي النتيجة نفسها التي توصلت إليها دراسة (De Mello, 1999) باستخدام بيانات السلاسل الزمنية والمقطعية.

وفي السياق نفسه درس (Gao, 2001) العلاقة نفسها باستخدام بيانات من جميع البلدان باستخدام معادلة خطية لوجارتمية بسيطة. وتوصل إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية. ولعل ذلك ما دفع (Morrissey و Lensink, 2001) لدراسة تلك العلاقة في أوغندا للفترة 1975-1997 وتوصل أيضاً إلى علاقة إيجابية بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو.

وهدف دراسة (Somwaru و Shiva, 2004) إلى قياس وتحليل أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتجارة على النمو الاقتصادي في الدول النامية، وفحص العلاقة التفاعلية ما بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ورأس المال البشري، والاستثمار المحلي، في تحسين أو زيادة النمو الاقتصادي في الدول النامية، وشملت الدراسة (66) دولة نامية للفترة (1971-2000). وتوصلت النتائج إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتجارة تسهمان في تحسين النمو الاقتصادي، كما أكدت الدراسة العلاقة القوية للتفاعل ما بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتجارة، وأن الاستثمار الأجنبي يعد قناة لانسياب التكنولوجيا المتطورة للبلدان النامية، بالإضافة إلى أن الاستثمار الأجنبي يحفز الاستثمار المحلي، وأن انخفاض معدل التضخم والعبء الضريبي والنفقات الحكومية يؤدي إلى تقدم النمو الاقتصادي.

أما دراسة (AL-massaied, 2004) فهدفت إلى قياس أثر الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي لرابطة شعوب جنوب شرق آسيا، وشملت اندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، تايلاند، سنغافورة في الفترة (1961-2002)، وقد استخدمت الدراسة منهجية الانحدار الذاتي المتباطئ زمنياً (Auto Regressive Distributed Lag (ARDL).

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يسهمان في تحفيز النمو الاقتصادي، وأن السياسات التصديرية والوساطة المالية تعززان الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي، وأن التطور في رأس المال البشري يؤدي إلى

المتجه نحو الأردن في زيادة حجم الاستثمار.

نحو 1402.9 عام 2012 (UNCTAD, 2012).

من المؤشرات المهمة التي توضح مدى أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد الوطني، مقدار الأهمية النسبية التي تمثلها قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. وتوضح النسبة المرتفعة لهذه العلاقة مقدار الآثار الاقتصادية التي تنعكس على الاقتصاد الوطني من جراء الظروف والاتجاهات الملائمة وغير الملائمة في ميدان الاستثمار الأجنبي وبشكل خاص في اقتصاديات الدول المتقدمة.

ولغرض توضيح أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد الأردني سنتناول في هذا الجزء نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي أولاً، ثم نسبة الرصيد المتراكم للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى التكوين الرأسمالي الثابت، وصولاً إلى مساهمة الاستثمار الأجنبي

نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي الأردني:

تعد نسبة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات الدالة على أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد الأردني. ويلاحظ أن هذه النسبة تراوحت بين (0.2%) كحد أدنى عام 1995 و (22.5%) كحد أعلى عام 2006 كما يتضح من الجدول (1)، وكان متوسط نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج المحلي خلال الفترة (1995 - 2012) نحو (6%) سنوياً وبالرغم من تقلب نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج المحلي خلال فترة الدراسة، إلا أن هذه النسبة شهدت ارتفاعاً ملحوظاً منذ عام 2003 وحتى عام 2006 لتشكل بالمتوسط (12%) خلال الفترة 2003 - 2012.

الجدول (1)
تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للأردن للفترة (1995-2012)

السنة	تدفقات FDI	تدفقات FDI كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %	تدفقات FDI كنسبة من التكوين الرأسمالي الثابت %	تراكم FDI كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %
1995	13	0.2	0.7	9.2
1996	16	0.2	0.8	9.1
1997	361	5	19.3	13.7
1998	310	3.9	18.5	16.5
1999	156	1.9	8.3	18.1
2000	815	9.6	45	26.8
2001	180	2	6.9	26.7
2002	122	1.3	3.5	26.3
2003	443	4.3	20.1	29.2
2004	816	7.2	27.6	33.7
2005	1774	14	45.9	43
2006	3219	22.5	85.1	60.9
2007	2622.1	19.1	80.1	55.1
2008	2826.2	19.2	80.2	56.3
2009	2413.1	17.2	7.02	53.2
2010	1172.1	12.2	40.8	45.2
2011	1043	10.4	30.7	42.3
2012	1402.9	11.2	35.2	45.5
المتوسط	1094.7			

Source: UNCTAD, statistics website accessed October 2012 and Investment climate report in Arab Countries, various edition.

لقد شهدت هذه النسبة ارتفاعاً مستمراً خلال الفترة (1995 - 2012) كما يتضح من الجدول (1)، فهذه النسبة لم تكن تشكل سوى 9.2% عام 1995، وتزايدت هذه النسبة بمعدل نمو سنوي مركب قدره (18.7%) لتصل النسبة إلى (60.9%) عام 2006، مما يؤمن قاعدة للاستثمار الأجنبي المباشر. وتشير هذه الزيادة المطردة إلى مساهمة رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي إلى ضالة ما كان يحصل عليه الأردن من تدفقات في السابق، مما جعل التراكم قليلاً.

نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى التكوين الرأسمالي الثابت:

من المؤشرات المهمة التي توضح أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد الأردني، مقدار الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الرأسمالي الثابت، إذ تدل هذه النسبة على مدى اعتماد الاقتصاد الوطني على الاستثمار الأجنبي، كما أنها تعكس قدرة الدولة على جذب هذه الاستثمارات.

وقد شهدت نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة FDI إلى التكوين الرأسمالي الثابت ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة (1995-2000) كما يتضح من الجدول (1) إذ أن قيمة التدفقات الداخلة والبالغة 13 مليون دولار عام 1995 لم تكن تشكل سوى (0.7%) فقط من مجمل التكوين الرأسمالي الثابت، وتزايدت هذه النسبة لتصل إلى (45%) من مجمل التكوين الرأسمالي الثابت عام 2005، وإلى 85.1% عام 2006. ويعزى بعض الباحثين التزايد في هذه النسبة في الأردن إلى استمرار برامج الخصخصة التي نفذها الأردن، وكذلك إبرام عدة اتفاقيات في المجال الاستثماري والتجاري، مثل اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن وأمريكا (المحتسب، 2005). بيد أن هذه النسبة أخذت بالانخفاض خلال الفترة 2006-2012.

ويقيس مؤشر الأداء FDI Performance Index الصادر عن الأونكتاد، حصة الدولة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة FDI الوارد عالمياً إلى حصة البلد من الناتج المحلي الإجمالي للعالم، حيث يتم أخذ متوسط 3 سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية. وبمراجعة ذلك الترتيب في الجدول (2) يتبين تحسناً ملحوظاً في ترتيب الأردن، ويمكن إرجاع تطور مؤشر الأداء للأردن إلى عوامل عدة منها:

1. تبني الأردن لبرامج الإصلاح الاقتصادي والتي تضمنت تحرير حركة التجارة ورأس المال.

2. جهود الحكومات الأردنية في سبيل تحسين مناخ الاستثمار.

3. تنفيذ برامج الخصخصة وتحرير القطاعات المالية التي نفذتها الحكومات.

4. إبرام عديد من الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية والدولية التي شجعت على الاستثمار الأجنبي وخصوصاً اتفاقيات مناطق التجارة الحرة.

5. التوسع الذي شهدته المنشآت الأجنبية التي تُعد الأساس في زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

6. سرعة انتقال المعلومات والإحصاءات الناجمة عن التقدم التقني الهائل وبخاصة في مجال الاتصالات، وبالتالي سرعة عملية انتقال الأموال من دولة إلى أخرى، وانخفاض تكلفة نقلها مما ساهم في سهولة تدفق هذه الأموال.

نسبة الرصيد المتراكم للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي الأردني:

من المؤشرات المهمة الأخرى التي توضح تزايد أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد الأردني هو مقدار الأهمية النسبية التي يمثلها الرصيد المتراكم للاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الأردني.

الجدول (2)
تطور مؤشر الأداء للأردن للفترة 1995-2012

الترتيب	السنوات
66	1997-1995
37	2000-1998
37	2002-2000
48	2004-2002
7	2006-2004
10	2008-2006
7	2010-2008
7	2012-2010

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، الكويت 2012

التكاليف الاستثمارية بالنسبة للشركات التي تم تأسيسها داخل الأردن 57%، وبلغت نسبة حجم الاستثمار إلى التكاليف الاستثمارية بالنسبة للشركات التي تم تأسيسها للعمل بنظام المدن الصناعية 34%، وبلغت نسبة حجم الاستثمار إلى التكاليف الاستثمارية بالنسبة لإجمالي المشاريع التي تم تأسيسها للعمل داخل الأردن، وللعمل بنظام المدن الصناعية 52%.

وارتفاع نسبة التكاليف الاستثمارية إلى حجم الاستثمارات المصرح بها يؤدي إلى ارتفاع معدل الاقتراض لتمويل التكاليف الاستثمارية، وقد يكون أحد الأسباب التي تؤدي إلى تعثر المشروعات لفشلها في تدبير التمويل اللازم، أو لزيادة عبء الديون، إلا أن ذلك لا يقلل من أهمية حجم الاستثمارات وقيمتها التي تمت الموافقة عليها في إطار تشريعات الاستثمارات والتي بلغت حتى 2006 نحو (8154.9) مليون دينار، مما يساهم في دعم الاقتصاد الأردني في مجالات متعددة.

وينبغي الإشارة إلى أن الاستثمارات المستفيدة من القانون هي الاستثمارات التي تقدمت للاستفادة مما يمنحه التشريع من حوافز وحصلت على قرار بالموافقة، وليس بالضرورة أن تكون قد نُفذت بشكل كامل أو جزئي خلال العام المحدد، إذ تسمح التشريعات النافذة بالتنفيذ خلال ثلاث سنوات من الحصول على الحوافز، قابلة للتجديد. كما ينبغي الإشارة إلى أن للأرقام السابقة دلالات حول منظومة البيئة الاستثمارية في المملكة. حيث تشير بعض التقديرات إلى أن حوالي 67% من المشاريع التي تقدمت للاستفادة من الحوافز يجري تنفيذها على أرض الواقع (مؤسسة تشجيع الاستثمار، 2009).

مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في زيادة حجم الاستثمار:

بالرجوع إلى البيانات الإحصائية السنوية الصادرة عن مؤسسة تشجيع الاستثمار، ومؤسسة المدن الصناعية والمشاريع الاستثمارية التي تم تأسيسها خلال الفترة (1995-2012) سواء للعمل داخل البلاد أو للعمل بنظام المدن الصناعية، يمكن الوقوف على مدى مساهمة الاستثمارات الأجنبية في زيادة حجم الاستثمار في الأردن، وذلك من واقع عدد المشاريع التي تم تأسيسها أو الموقف التنفيذي لهذه المشاريع، وكذلك حجم كل من الاستثمارات الأردنية والعربية والأجنبية. أولاً: عدد المشاريع التي تم تأسيسها خلال الفترة (1995-2012):

يوضح الجدول (3) مجمل عدد المشاريع التي تم تأسيسها حتى نهاية 2012، وكذلك حجم الاستثمار المصرح به، والتكاليف الاستثمارية. إذ تبين أن عدد المشاريع الاستثمارية التي تم تأسيسها داخل الأردن (3699 منشأة)، ويبلغ حجم استثماراتها المصرح بها (6996.6 مليون دينار)، وتبلغ تكلفتها الاستثمارية 12275 مليون دينار.

وبذلك يكون إجمالي المشاريع التي تم تأسيسها منذ 1995 وحتى عام 2012 نحو 4199 مشروعاً سواء للعمل داخل الأردن أو للعمل بنظام المدن الصناعية، بإجمالي حجم استثمار قدره 8154.9 مليون دينار، وبلغ إجمالي تكلفتها الاستثمارية 12668.8 مليون دينار.

(17) يظهر ذلك أن جزءاً كبيراً من التكاليف الاستثمارية للشركات الأجنبية يتم تمويلها من المصادر المحلية للدولة المضيفة)

كما تبين ارتفاع نسبة التكاليف الاستثمارية إلى حجم الاستثمار المصرح به، حيث بلغت نسبة حجم الاستثمار إلى

الجدول (3)

إجمالي عدد المشاريع المستفيدة من نظام تشجيع الاستثمار الأردني

خلال الفترة 1995-2012

البيان	عدد المشاريع	حجم الاستثمار (مليون دينار)	التكاليف الاستثمارية (مليون دينار)	نسبة رأس المال إلى التكاليف %
داخل الأردن *	3699	6996.6	122750	57
المدن الصناعية **	500	1158.2	3937.9	34
الإجمالي	4199	8154.8	12668.8	52

المصدر: الأردن، مؤسسة تشجيع الاستثمار، 2013. ومؤسسة المدن الصناعية 2013.

دينار أي بنسبة 22%، وساهم الاستثمار الأجنبي بمبلغ 1562.5 مليون دينار أي بنسبة 19%.

ويتبين من المؤشرات السابقة أن الاستثمار الأردني ما زال حتى نهاية 2012 يشارك بالجزء الأكبر في المشاريع الاستثمارية، و يُعد هذا أثراً إيجابياً من آثار سياسة تشجيع الاستثمارات الأجنبية باعتبار أن أحد أهم أهداف هذه السياسة هو تشجيع المستثمر الأردني، دعماً لقدرة الاقتصاد القومي على التكوين الرأسمالي، مع ضمان مشاركة أجنبية في هذا التكوين جلباً لمنافع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

و حين ينظر إلى مساهمة العرب في حجم الاستثمارات المصرح بها للشركات التي تم تأسيسها للفترة 1995-2012، يلاحظ أن المملكة العربية السعودية تأتي في المرتبة الأولى كما يتضح من الجدول (5)، إذ ساهمت بنسبة (25.7%) من إجمالي حجم الاستثمار، وتأتي مصر والعراق بالمرتبتين الثانية والثالثة وبنسبة مساهمة قدرها (6.6%) لكل منهما، ثم الكويت بنسبة مساهمة قدرها (3%).

وينظر تحليلية إلى مساهمات الأجانب في الاستثمارات المصرح بها للشركات (الجدول رقم 6)، يلاحظ أن الاستثمار الأمريكي يحتل المرتبة الأولى بنسبة 15.2% من إجمالي الاستثمارات خلال الفترة، يليها البريطاني بنسبة قدرها (4.5%)، ثم البلجيكي بنسبة مساهمة قدرها (3.1%).

وعلى الرغم من المساهمة المحدودة لكل من الاستثمار العربي والأجنبي في المشاريع الاستثمارية بالمقارنة مع مساهمة الاستثمار الأردني، إلا أنه يلاحظ تركيز الاستثمارات العربية والأجنبية في دولتين فقط هما السعودية والولايات المتحدة الأمريكية (40.9% من الاستثمارات)، كما يلاحظ اتجاه معدل الاستثمارات العربية والأجنبية نحو التذبذب من عام إلى آخر.

ثانياً: حجم مساهمة رؤوس الأموال الأردنية وغير الأردنية في المشاريع الاستثمارية التي تم تأسيسها:

لبيان مدى فعالية سياسة تشجيع الاستثمار الأجنبي في الأردن بشأن جذب رؤوس الأموال غير الأردنية، وتشجيع المستثمرين الأردنيين على المساهمة في المشروعات الاستثمارية، وبالتالي زيادة حجم الاستثمار في الأردن، نورد نسبة مشاركة كل من الاستثمار الأردني وغير الأردني في المشاريع التي تم تأسيسها حتى نهاية 2012.

ويوضح الجدول (4) مساهمات الدول في حجم الاستثمار للشركات التي تم تأسيسها في الأردن حتى نهاية 2012. إذ يتضح أن إجمالي مساهمات الدول في حجم الاستثمارات المصرح بها للمشروعات التي تم تأسيسها داخل الأردن حتى عام 2012 بلغ 6996.6 مليون دينار، ساهم الاستثمار الأردني بمبلغ 4178 مليون دينار أي بنسبة 60%، وساهم الاستثمار العربي بمبلغ 1394.4 مليون دينار أي بنسبة 20%، وساهم الاستثمار الأجنبي بمبلغ 1424.3 مليون دينار أي بنسبة 20%.

وبلغ إجمالي المساهمات الدولية في حجم الاستثمار للشركات التي تم تأسيسها للعمل في المدن الصناعية 1158.2 مليون دينار، ساهم الاستثمار الأردني بمبلغ 601.11 مليون دينار أي بنسبة 60%، وساهم الاستثمار العربي والمشارك بمبلغ 418.9 مليون دينار أي بنسبة 36%، وساهم الاستثمار الأجنبي بمبلغ 138.2 مليون دينار أي بنسبة 12%.

وبذلك يبلغ إجمالي مساهمات الدول في الاستثمارات المصرح بها للشركات التي تم تأسيسها سواء للعمل داخل الأردن أو للعمل بنظام المدن الصناعية 8154.8 مليون دينار، ساهم الاستثمار الأردني بمبلغ 4779.11 مليون دينار أي بنسبة 59%، وساهم الاستثمار العربي بمبلغ 1813.3 مليون

الجدول (4)

مساهمات الدول في حجم الاستثمار للشركات التي تم تأسيسها في الأردن

مليون دينار

الاستثمار العربي		الاستثمار الأجنبي		الاستثمار الأردني		حجم الاستثمارات المصرح بها	
النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة		
20	1394.4	20	1424.3	60	4178	6996.6	المشاريع داخل الأردن
36	418.9	12	138.2	52	601.11	1158.2	المشاريع في المدن الصناعية
22	1813.3	19	1562.5	59	4779.11	8154.8	الإجمالي

المصدر: الأردن، مؤسسة تشجيع الاستثمار ومؤسسة المدن الصناعية.

(5) الجدول

مساهمات الدول العربية في حجم الاستثمار المصرح به
للشركات التي تم تأسيسها في الفترة 1995-2012
مليون دينار

الدولة	قيمة المساهمة	%
السعودية	817.6	25.7
مصر	210.6	6.6
العراق	208.9	6.6
الكويت	109.6	3.4
الإمارات	69.4	2.2
السلطة الوطنية الفلسطينية	64.3	2

المصدر: الأردن، مؤسسة تشجيع الاستثمار، 2013.

(6) الجدول

مساهمات الأجانب في حجم الاستثمار المصرح به
للشركات التي تم تأسيسها خلال الفترة 1995-2012

الدولة	عدد المشاريع	قيمة المساهمة
الولايات المتحدة الأمريكية	482.9	15.2
بريطانيا	142.3	4.5
بلجيكا	98	3.1
تايلوان	78	2.5
تركيا	55.9	2

المصدر: الأردن، مؤسسة تشجيع الاستثمار، 2013.

حيث أن:

g: معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وتم الحصول على البيانات من دائرة الإحصاءات العامة.
FDI: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وتم الحصول على البيانات من قاعدة الأونكتاد الإلكترونية للاستثمار الأجنبي المباشر.

OPEN: هو الانفتاح وهو نسبة الواردات والصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي. وتم الحصول على البيانات من دائرة الإحصاءات العامة.

HUMC: رأس المال البشري. وقد تم اعتبار نسبة الملتحقين في الدراسة الثانوية مؤشراً لرأس المال البشري. وتم الحصول على البيانات من البنك الدولي.

ei: حد الخطأ العشوائي.

اختبار جذر الوحدة **Unit-Root Test**:

ويبين الجدول (7) نتائج هذا الاختبار لجميع السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

من كل ما سبق نخلص إلى أن مساهمة كل من الاستثمار العربي والأجنبي لم تكن على مستوى الطموحات المعقودة عليها في إطار سياسة تشجيع الاستثمارات الأجنبية في الأردن، ولا يتناسب مع حجم الصناعات والحوافز الممنوحة لها في إطار تشريعات الاستثمار في الأردن على مدى تطورها خلال الفترة السابقة، ومع ذلك ورغم ضآلة نسبة مساهمة الاستثمار العربي والأجنبي إلا أن هذه المساهمة تُشكل عنصراً له وزنه في مجموع الاستثمار في الأردن.

قياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الأردن:

المتغيرات والنموذج القياسي:

لقياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن للفترة (1995-2012)، استخدمنا لهذا الغرض النموذج القياسي الآتي (Elkanj, et. al, 2013):

$$g = \beta 0 + \beta 1 (FDI) + \beta 2 (OPEN) + \beta 3 (HUMC) + \epsilon i \quad (1)$$

الجدول (7)

نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit-Root Test)، لجميع المتغيرات بالصيغة اللوغاريتمية

السلسلة	المستوى I(0)		للفرق الأول I(1)	
	ADF(0)	Prob.*	ADF(1)	Prob.*
FDI	-1.061977	0.9014	-4.154914	0.0281
OPEN	-1.777415	0.6643	-5.279076	0.0048
HUMC	-1.58967	0.1145	-4.214536	0.0014
g	1.782549	0.9999	-3.903325	0.0284

الجدول (8)

نتائج اختبار سايمز (Sims Test) للسببية

قيمة (F) المحسوبة F _{Sims}	معامل التحديد المقيد	معامل التحديد غير المقيد	اتجاه العلاقة	شكل الدالة
20.16*	0.89	0.91	FDI→GDP	GDP= f(FDI)
18.25*	0.84	0.87	GDP→FDI	FDI= f(GDP)

الجدول (9)

اختبار التكامل المشترك

Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.988578	100.7746	47.85613	0.0000
At most 1 *	0.805223	38.16362	29.79707	0.0043
At most 2	0.458768	15.26105	15.49471	0.0542
At most 3 *	0.378841	6.666354	3.841466	0.0098
Trace test indicates 2 cointegrating eqn (s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

السببية بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) والنتائج المحلي الإجمالي (GDP):

يتضح من النتائج الواردة في الجدول (8) بأن اتجاه السببية هو من الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وبالعكس، وهذا يعني بأن العلاقة السببية بين المتغيرين هي ثنائية الاتجاه، إن ما يؤكد ذلك قيم (F) المحسوبة في الحالتين وهي معنوية عند مستوى الدلالة (5%).

اختبار التكامل المشترك Cointegration:

وتشير نتائج اختبار التكامل المشترك للمتغيرات المتضمنة في النموذج، إلى وجود تكامل مشترك بين تلك المتغيرات، وبالنظر إلى الجدول (9)، يتبين أن هناك متجهين تكامليين في الدالة الأولى عند مستوى معنوية 5%، وهذا يعني قبول

حسب اختبار ديكي فولر الموسع، فإن النظرة العامة للسلاسل الزمنية المختلفة حسب المستوى (Level) تظهر أن جميع معاملاتها لها جذر الوحدة، ولا تتصف بالسكون عند مستوى 5% و 10%. وبعد أخذ الفرق الأول للسلاسل الزمنية، فقد أصبح جميع السلاسل الزمنية (بوجود اتجاه ومقطع) تتصف بالسكون عند مستوى معنوية 5%.

اختبار السببية Causality Test:

يستخدم اختبار السببية لتحديد نوع العلاقة السببية بين المتغيرات، وهل هي أحادية الاتجاه أم ثنائية، أو أنه ليس هناك علاقة سببية بين متغيرات الدراسة، ولتحقيق هذا الغرض تم استخدام اختبار سببية سايمز (Sims Test) التي تعتمد على احصاء (F).

والجدول (8) يوضح نتائج اختبار سايمز (Sims Test)

الفرضية البديلة $r = 1$ ورفض فرضية العدم $r = 0$ ، علماً أن r تعبر عن عدد المتجهات التكاملية. نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model) لقياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الأردن، فقد تم تقدير المعادلة رقم (1) حسب نموذج تصحيح الخطأ. ولدراسة العلاقة في المدى القصير بين المتغيرات وتحديد تأثير كل متغير لوحده تم استخدام أسلوب تحليل مكونات التباين (Variance Decomposition) ودالة الاستجابة الفورية (Impulse Response Function).

الجدول (10)

نتائج تحليل مكونات التباين لمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

الفترة	g	OPEN	HUMC	FDI
1	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000
2	93.43175	0.803675	3.518744	2.245834
3	95.22899	0.863719	2.274867	1.632428
4	88.34997	3.453863	1.848281	6.347886
5	78.00020	5.935078	3.255763	12.80896
6	64.94281	8.915750	5.095114	21.04632
7	58.56225	10.10876	7.114275	24.21472
8	54.00388	11.53319	7.829766	26.63316
9	52.18972	12.18245	8.140959	27.48687
10	50.87810	12.92389	8.141325	28.05668

الجدول (11)

نتائج تحليل مكونات التباين للاستثمار الأجنبي المباشر

الفترة	g	OPEN	HUMC	FDI
1	6.858424	5.865460	20.66002	66.64624
2	13.32230	3.887333	34.98624	47.81475
3	13.35485	3.539943	33.12419	49.99013
4	17.78849	4.466694	30.96568	46.77402
5	18.83967	4.174545	29.97761	46.99923
6	20.18981	6.387170	29.85717	43.54428
7	20.97857	6.727036	28.45843	43.80969
8	22.93703	8.640712	27.08168	41.30185
9	23.53597	9.619623	26.44049	40.35911
10	24.11200	12.14025	25.37158	38.32203

أ. تحليل مكونات التباين (Variance Decomposition): عند تطبيق هذا الاختبار على المتغيرات (معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والانفتاح، والتضخم، ورأس المال البشري)؛ تم الحصول على النتائج المبينة في الجدول (10). وتظهر نتائج التحليل في الجدول (10) أن معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يتأثر بالاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث يتضح أنه خلال السنة الثانية كانت التغيرات في الاستثمارات الأجنبية المباشرة تفسر حوالي (2.25%) من تنبؤ الخطأ في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أي أن مثل هذه النسبة تشير إلى النسبة المئوية من تباينات تنبؤ خطأ معدل نمو نصيب الفرد التي تعود إلى أخطاء عشوائية في الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ويلاحظ أن هذه النسب تزداد في السنوات اللاحقة حتى

أ. تحليل مكونات التباين (Variance Decomposition): عند تطبيق هذا الاختبار على المتغيرات (معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والانفتاح، والتضخم، ورأس المال البشري)؛ تم الحصول على النتائج المبينة في الجدول (10). وتظهر نتائج التحليل في الجدول (10) أن معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يتأثر

معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يتأثر برأس المال البشري حيث يتضح أنه خلال السنة الثانية كانت التغيرات في العمل تفسر حوالي (3.5%) من تنبؤ الخطأ في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أي أن مثل هذه النسبة تشير إلى النسبة المئوية من تباينات تنبؤ خطأ معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي التي تعود إلى أخطاء عشوائية في رأس المال البشري. ويلاحظ أن هذه النسب تزداد في السنوات اللاحقة حتى تصل إلى حوالي (8%) في السنة العاشرة، مما يشير إلى تأثير التغير في رأس المال البشري على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ليس لسنة واحدة بل لسنوات قادمة أيضاً، وهذا يدل على أن أثر تغير رأس المال البشري على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يكون بتباطؤ زمني.

ب. دالة الاستجابة الفورية Impulse Response Function:

يعنى هذا الاختبار بتتبع المسار الزمني للتغيرات المفاجئة التي يمكن أن تتعرض لها متغيرات النموذج وكيفية استجابة المتغيرات الأخرى لأي تغير مفاجئ في أي متغير من متغيرات نموذج الدراسة.

والشكل (1) يبين استجابة ردة الفعل معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للمتغيرات الأخرى في نموذج الدراسة، حيث يتضح من الشكل أن أي تغير آخر مفاجئ في الاستثمارات الأجنبية المباشرة سيكون له أثر موجب على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج، بمعنى آخر إن أية زيادة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة تؤدي إلى تحسن معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن وهذا يدعم فرضية الدراسة.

كما يوضح الشكل وجود أثر إيجابي للانفتاح على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية من أن الانفتاح أحد المحددات الإيجابية لمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

كذلك يظهر الشكل ان هنالك أثراً إيجابياً لرأس المال البشري على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وذلك بعد الفترة الثالثة وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

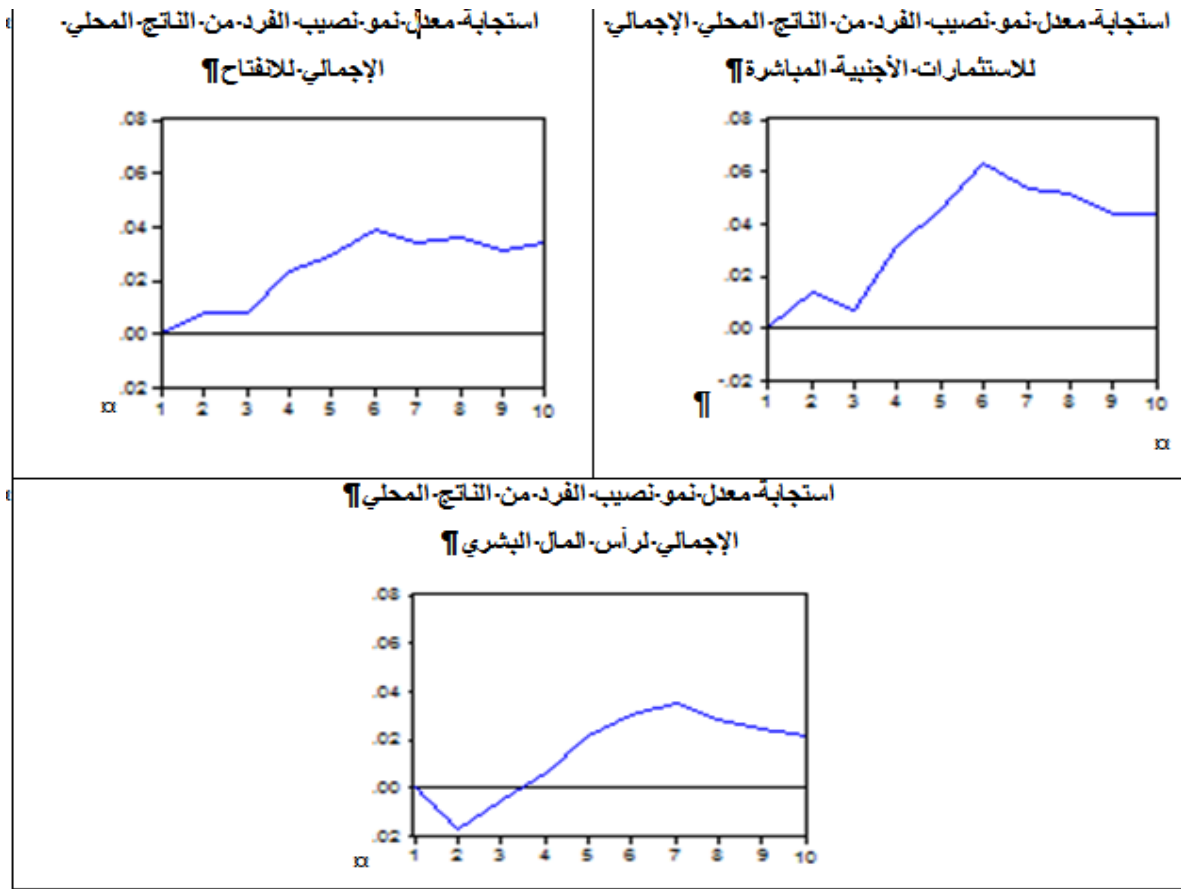
تصل إلى حوالي (28%) في السنة العاشرة، مما يشير إلى قوة تأثير التغير في الاستثمارات الأجنبية المباشرة على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛ ليس لسنة واحدة بل لسنوات قادمة أيضاً، وهذا يدل على أن أثر تغير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يكون بتباطؤ زمني.

كما أن هذه الحالة تنطبق على مدى تأثير التغيرات في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على تباينات تنبؤ الخطأ في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث يتضح من الجدول (11) أن التغيرات في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تفسر حوالي (6.9%) من تنبؤ الخطأ في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السنة الأولى وهذه النسب تزداد في السنوات اللاحقة حتى تصل إلى حوالي (24%) في السنة العاشرة، وهذا يدعم النتائج التي تم الحصول عليها في اختبار السببية الذي يبين أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تؤثر في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وأن معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يؤثر في الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

كما وتظهر نتائج التحليل أيضاً في الجدول (10) أن معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يتأثر بالانفتاح الاقتصادي حيث يتضح أنه خلال السنة الثانية كانت التغيرات في الانفتاح الاقتصادي تفسر حوالي (0.8%) من تنبؤ الخطأ في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أي أن مثل هذه النسبة تشير إلى النسبة المئوية من تباينات تنبؤ خطأ معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي التي تعود إلى أخطاء عشوائية في الانفتاح الاقتصادي.

ويلاحظ أن هذه النسب تزداد في السنوات اللاحقة حتى تصل إلى حوالي (13%) في السنة العاشرة، مما يشير إلى تأثير التغير في الانفتاح الاقتصادي على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ليس لسنة واحدة بل لسنوات قادمة أيضاً، وهذا يدل على أن أثر تغير الانفتاح الاقتصادي على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يكون بتباطؤ زمني.

كذلك تظهر نتائج التحليل أيضاً في الجدول (10) أن



الشكل (1)

1. دالة الاستجابة الفورية (Impulse Response Function)

الخلاصة

توصلت الدراسة إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تساهم في النمو الاقتصادي، وعليه فإنه من الضروري التركيز على الأمور التالية:-

1- العمل على تشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية لان ذلك من شأنه المساهمة في النمو الاقتصادي في المملكة من خلال دراسة المعوقات التي تحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية سواء من الناحية الاقتصادية و القانونية أو الإدارية أو الإجرائية، والإسراع بحلها، وخاصة فيما يتعلق بتخفيض الضرائب على الشركات الأجنبية.

2- الالتزام بسياسة واضحة وطويلة المدى بشأن تشجيع الاستثمارات الأجنبية، لتفادي التذبذبات الكبيرة التي شهدتها

المراجع

أبو ليلي، زياد محمد، (2005)، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي في الأردن للفترة (1976-2003)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.

الاستثمارات العربية والأجنبية في المملكة خلال الفترة السابقة. 3- تشجيع الاستثمار الأجنبي في مختلف القطاعات وبالتحديد في القطاعات ذات العلاقات الترابطية مع القطاعات الأخرى بغرض تعظيم المردود من هذه الاستثمارات، وكذلك في الأنشطة ذات القدرة التصديرية العالية، إضافة إلى تشجيع المشاريع المرتبطة بالبنية التحتية نظراً للقدرة التقنية والإدارية والمالية التي يتمتع بها المستثمر الأجنبي.

4- العمل على توضيح الآليات والفرص الاستثمارية في المملكة عن طريق عقد الندوات والمؤتمرات الدولية، وإنشاء مكاتب فرعية لمؤسسة تشجيع الاستثمار في الدول ذات الشركات العالمية الكبرى.

داود، حسام، (2001)، دور تجارة الأردن الخارجية في نمو وتطور قطاع الصناعة 1968-1998، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة/مصر.

السميران، محمد مطرود، (2008)، قياس الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاقتصاد الأردني، أطروحة

- and Finance Proceedings, 8, (1).
- Fry, M. (1992). Foreign Direct Investment in a Macroeconomic Framework: Finance, Efficiency, Incentives and Distortions. International Financial Group, University of Birmingham.
- Gao, T. (2001). "FDI, Openness and Income." Journal of International Trade and Economic Development, 13, (3): 305-323
- Hassan, M. (2004). FDI, Information Technology and Economic Growth in the MENA Region. Working Paper 10 Economic Research Forum. <http://www.erf.org.eg/CMS/getfile.php?id=602>
- Henrik Hansen and John Rand, (2006). On the Causal Links Between FDI and Growth in Developing Countries, The World Economy, Blackwell Publishing, 29, (1):21-41.
- Lensink, R. and O. Morrissey. (2001). "Foreign Direct Investment: Flows, Volatility and Growth in Developing Countries". University of Nottingham, CREDIT Research Paper.
- Shiva S. and Agapi Somwaru, (2004), Impact of Foreign Direct Investment and Trade on Economic Growth: Evidence from Developing Countries, Amer J.Agr.Econ. 86 (3).
- Yanrui, WU., (2000), Measuring the Performance of foreign Direct Investment: case study of china, Economic Letters. 66.
- دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا.
- ALmassaied, (2004). Suliman Warred: Foreign Direct Investment, Domestic Investment Growth and Economic: Evidence from Asian-5PHD, Thesis, University of Petra Malaysia.
- Bashir, A.M. (1998). Foreign Direct Investment and Economic Growth in Some MENA Countries: theory and Evidence. Department of Economics, Grambling State University. <http://gsb.luc.edu/depts/economics/meea/volume1/bashi.html>
- Blomstrom, M and Kokko, A. (1996). The impact of Foreign Investment on Host Countries: A Review of the Empirical Evidence. Working Paper, 1745. World Bank Policy Research, World Bank.
- Carkovic, M. and Levine, R. (2002). Does Foreign Direct Investment Accelerate Economic Growth?. http://www.iie.com/publications/chapters_preview/3810/08iie3810.pdf
- De Mello Jr. L.R. (1996). Foreign Direct Investment in Developing Countries and Growth: A Selective Survey. Studies in Economics Paper No. 9701, Department of Economics, University of Kent
- Elkanj, Nasser; Chadi Yaacoub and Mohamad Tarabay (2013). HOW DOES FOREIGN DIRECT INVESTMENT AFFECT ECONOMIC GROWTH OF ARAB COUNTRIES?. Global Conference on Business

The Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth in Jordanan Analytical Study of The Period (1995-2012)

**Yaser A. Arabyat*

ABSTRACT

The aim of this study is to identify the importance of foreign direct investment in Jordan, as well as to measure its impact on economic growth in Jordan. The study used a vector error correction model (VECM). The study concluded that the error limit (CointEq1) helps to explain the changes in per capita GDP growth rate, and refers to the presence of long-term causal relationship. The results proved the existence of long-term equilibrium relationship between the growth of per capita GDP and the rest of the study variables rate. To study the relationship in the short term between the variables and determine the impact of each variable alone was used Variance Decomposition and Impulse Response Function. The Results of the study shows that the growth in foreign direct investments have a positive impact on the rate of growth in per capita GDP, which amounted to the estimated value of this effect towards (2.25) percentage points. It is noted that this percentage increases in subsequent years until it reaches about (28%) in the tenth year. The changes in the growth of per capita GDP rate explain about (6.9%) of the prediction error in foreign direct investment in the first year and these percentages increase in subsequent years until it reaches about 24% in the tenth year. This supports the results of causality test which shows a bi-directional relationship between the variables.

The study recommended the encouragement of the flow of foreign investment because it would contribute to the economic growth in the Jordan, through the study of the obstacles that limit the flow of foreign investment. A commitment to clear and long-term policy on the promotion of foreign investment would help to avoid large fluctuations in foreign and Arab investments in Jordan during the previous period. In addition, more work is needed to clarify the mechanisms and investment opportunities in Jordan through holding seminars and international conferences, and the establishment of branch offices of the Jordan to encourage investment from countries with major international companies.

Keywords: foreign direct investment inflows, the average per capita GDP, economic openness, human capital, and inflation.